دور المؤثرات الاقتصادية الدولية فى مرحلة ما بعد "كورونا"

أبوالفضل الإسناوى

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

إبان الحرب الباردة، حدثت تطورات بالغة فيما يتعلق بالمناخ العام للعلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة فى مجموعة دول الشمال. حيث شهدت تلك الفترة تحولات جذرية عميقة فى أسس النظام الدولى، وفى أنماط علاقاته، قللت بدرجة واضحة من الحاجة إلى إقامة علاقات من التعاون الاستراتيجى بين مجموعة هذه الدول الصناعية الغربية.

وكان من العوامل المركزية التى زادت من تعقيد العلاقات الاقتصادية الدولية –خلال هذه الفترة– كما يشير دكتور إسماعيل صبرى مقلد، أستاذ العلاقات الدولية فى كتابه "العلاقات السياسية الدولية .. النظرية والواقع"، افتقار العالم إلى وجود توجيه مركزى فعال للعلاقات الاقتصادية الدولية لدول الشمال، على غرار ما اعتادت أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية فى السابق، وهو ما صاحبه من تراجع نفوذها كقوة عظمى فى التأثير فى سياسات وقرارات هذه المجموعة. وقد أدى ذلك الأمر إلى تدنى مستوى التفاعلات البينية الاقتصادية بين تلك الدول، وبالتبعية صاحبه إرباك اقتصادى لدول العالم النامى، تمثلت أهم ملامحه فى تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى عدد كبير منها، نتيجة انخفاض دخول الدول النفطية، جراء تراجع أسعار النفط فى الأسواق العالمية.

وإذا كانت تلك الفترة من عمر العالم انتهت إلى مرحلة جديدة، هى انتقال عالم العلاقات الدولية إلى مرحلة القطب الواحد، فهل يمكن أن تؤدى الاتهامات السياسية المختلفة بين قوى العالم الكبرى حول انتشار فيروس كورونا المستجد من الصين، وانتقاله إلى أوروبا وأمريكا ودول أخرى، إلى إعادة ترتيب التحالفات الدولية؟ وهل تصدق تحليلات بعض المختصين، التى تؤكد أن العالم بعد "كورونا" سيدخل مرحلة جديدة، عنوانها الأساسى العملاق الصينى وصوننة السياسة العالمية؟.

ما شهدته الأسواق العالمية، خاصة أسواق المال والنفط، ومعدلات التجارة العالمية من أداء، وحالة التخبط الشديدة التى دخلت فيها البلاد، منذ المرحلة الأولى للفيروس "اكتشافه"، مرورا بالمرحلة الثانية "انتشاره"، يشير إلى أن تبعات "كورونا" لم تبدأ بعد، وأن مخاطره لن تتوقف عند عدد المتوفين، والمصابين، وإنما ستتزايد تجلياته السلبية فيما بعد مرحلة احتوائه، التى ستنعكس بسرعة على مسألة التوازنات الدولية.

وعلى الرغم من تأكيد كثيرين من خبراء علم السياسة، ومنهم الدكتور عبد المنعم سعيد، أستاذ العلاقات الدولية، أن العالم مقبل على مزيد من التقارب –وهنا وجب التنويه إلى أن رؤية هؤلاء المتخصصين ارتكزت على مرحلتى اكتشاف الوباء وانتشاره– وأن درجات التعاون بين الدول المصابة سوف تزيد تدريجيا، وأن انطلاق التراشقات خلال المرحلتين الأولى والثانية من عمر الفيروس بين مختلف دول العالم ما هو إلا جزء من طبيعة العلاقات الدولية، فإننى أتصور أن هذين التعاون والتقارب بين قوى العالم الكبرى ما هما إلا حالة مؤقتة، ناتجة عن الخوف من المرض، وأنها ستتغير إلى حالة من الصراع بمجرد وصول أغلب الدول إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من "كورونا"، وهى مرحلة الاحتواء. وبالتالى، فإن الأحوال قد تتبدل بعد زوال وطأة الخوف من "كورونا"، ويكون من المستبعد استمرار عملية السلام العالمى التى تشهدها مرحلة انتشار الفيروس، المتمثلة فى عدم استغلال أى من أطراف النظام الدولى للأزمة، وتحقيق مصالح منها.

إن إعلان الصين، كأولى دول العالم، عن انتقالها إلى مرحلة احتواء "كورونا"، واستئنافها للعمل فى ٩٠٪ من مؤسساتها الصناعية، فى توقيت تزداد فيه حالة الاضطراب فى دول العالم الأخرى من شراسة انتشار المرض، يشير إلى أن ما يحدث الآن من تعاون وتقارب بين قوى دولية، كانت متنافسة ومتصارعة قبل الأزمة، ما هو إلا تعليق مؤقت للخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأن الحروب التجارية بين الطرفين ستزداد بمجرد أن تصل واشنطن إلى المرحلة الثالثة من المرض.

كما أن عرض الصين خدماتها لمختلف دول العالم فى مواجهة المرض، واستئناف شركة "ديل" الأمريكية للكمبيوتر العمل داخلها، وفتح "شنغهاى دينزى لاند" أبوابها من جديد فى الصين، رغم توقفها عن العمل فى مقرها الرئيسى بأمريكا، التى تبذل جهدا لمحاربة المرض داخلها –كل ذلك يعد مؤشرات على أن الصين ستخرج منتصرة من أزمة "كورونا"، وأن مرحلة ما بعد الفيروس ستفرض واقعا جديدا على العلاقات الدولية. كما أن إفاقة الصين من أزمتها مبكرا قبل الولايات المتحدة، والاتهام الصينى لها بالتسبب فى انتشار الفيروس، وهى الاتهامات التى تأتى اتصالا بعلاقات متوترة بين البلدين، وحرب تجارية مستمرة شهدت فصولا شديدة الصعوبة، يمثلان بوادر هدنة إجبارية تلوح فى أفق الصراعات الدولية.

إن اتباع الصين استراتيجية سياسية عالية لدعم اقتصادها، وإنقاذ عملتها "اليوان" من الهبوط فى ظل أزمة كورونا العالمية، وشراءها –حسب المراقبين– لأسهم شركات أوروبية وأمريكية فى مصانعها، سيعيد نظرية المؤامرة إلى الواجهة خلال الفترة المقبلة. فإذا كانت الصين بدأت بالتأكيد رسميا، وبالأدلة على "نظرية المؤامرة"، تتهم المخابرات الأمريكية بنشر فيروس "كورونا" فى ووهان فى أكتوبر ٢٠٢٠، فإن هناك فى المقابل من يرى أن الصين قد خدعت العالم وضخمت من واقع فيروس كورونا داخلها، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية. ولعل ذلك هو ما يعتقده الأمريكيون والأوروبيون بعد أن

باعوا أسهمهم فى شركات تكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية بأثمان زهيدة للحكومة الصينية.

يبدو أن "كورونا" ستتسبب فيما بعد مرحلتها الأخيرة فى توتر العلاقات وقطعها، وفى خلق أزمات دولية وتحديات إقليمية، فى ظل حرب الاتهامات المتبادلة، التى قد تقود إلى إعادة رسم الحدود وتبادل العلاقات الدبلوماسية، التى سبقها إغلاق المعابر البرية والجوية.

ومن الملاحظ أيضا أن آثار فيروس "كورونا" لن تتوقف على الدول الكبرى المتصارعة، بل ستمتد تلك الآثار إلى الدول النامية، كما فعلت من قبل المؤثرات الاقتصادية فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تفشت وقتها أزمة البطالة وتفاقمت، ونتج عنها وجود فائض بشرى غير منتج اقتصاديا، خاصة أن الفيروس قد انتشر فى نحو ٧٥ دولة، حتى كتابة تلك السطور، ولم يفلت منها إلا الدول النامية الحارة.

على ما سبق، يمكن القول إن "المؤثرات الاقتصادية فى العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد "كورونا" لن تتوقف عند احتوائه"، بل إنها ستزداد عمقا. والمؤشرات على ذلك كثيرة، ويعد أهمها الهبوط الحاد فى أسعار النفط خلال شهر مارس ٢٠٢٠، والتدفق المفاجئ للتدفقات المالية، واضطراب أوضاع السوق العالمية. فقد أكد تقرير للبنك الآسيوى للتنمية، نشر منتصف مارس ٢٠٢٠، أن انتشار فيروس كورونا قد يقود إلى تراجعات حادة فى الطلب المحلى، والسياحة، ورحلات الأعمال والتجارة، وروابط الإنتاج، فضلا عن تعطيل الإمدادات، وقد يقلص الناتج الإجمالى العالمى بين ٠,١ و٠,٤٪، بخسائر مالية من المتوقع أن تصل إلى ما بين ٧٧ و٣٤٧ مليار دولار.

ومن منطلق احتمالات تعقد جوانب العلاقات الدولية، ودور المؤثرات الاقتصادية فى تلك العلاقات فى مرحلة ما بعد كورونا، وفى إطار التأثير الواضح لفيروس "كورنا" خلال مرحلتى اكتشافه وانتشاره فى واقع القضايا الإقليمية والعربية، وإبعاد أنظار العالم عن مناطق الصراع، ومراقبته لواقع التغيير الأوروبى، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد أربع دراسات، انعكست بالفعل أو قد تنعكس عليها آثار أزمة فيروس "كورونا" خلال مراحله الثلاث. تركز اهتمام الدراسة الأولى على تطورات مفهوم توازن القوى الدولى وتطبيقاته، حيث جاءت تلك الدراسة، التى أعدها اللواء أركان حرب أحمد يوسف محمد عبدالنبى، مدير أكاديمية ناصر العسكرية الأسبق، بعنوان "توازن القوى فى النظام الدولى: دراسة فى تطور المفهوم وتطبيقاته"، لتبحث فى محددات الأبعاد الحاكمة لتوازن القوى فى الشرق الأوسط، وأبرز ملامح هذا التوازن، فى ظل تسارع التحولات المؤثرة فى هيكلته وسماته الرئيسية، واختلاف توجهات مصالح القوى الدولية فى منطقة الشرق الأوسط.

وانطلاقا مما تطرحه الدراسة، وهو أن هناك فاعلين من غير الدول نجحوا، بعد أن توافر لهم الدعم (المادى والسياسى) من أطراف إقليمية أو دولية، فى لعب أدوار سياسية مؤثرة فى قضايا وصراعات منطقة الشرق الأوسط، يسأل السائل: إلى مدى يمكن أن تغير المؤثرات الاقتصادية لفيروس "كورونا" فى شكل وحدود التفاعلات الدولية مع هذه الكيانات، خاصة أن"العابرين للقومية" من هذه الجماعات والتنظيمات والشركات يشهدون انكماشا منذ اكتشاف الفيروس، بسبب اتخاذ أغلب البلدان الإجراءات اللازمة للحد من انتشاره، المتمثلة فى قفل الحدود والمعابر، وضمان توفير العملة لضبط الأسواق؟

وترصد الدراسة الثانية، التى أعدها دكتور عبدالعال الديربى، أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة السويس، بعنوان "السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا"، التحديات التى تقف حجر عثرة فى طريق السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، التى تعيق تحقيق الأهداف الروسية داخل سوريا، بالإضافة إلى الآثار السلبية التى ستنعكس على الشعب السورى حال تراجع الدور الروسى داخل الأراضى السورية.

وإذا كان بعض المقربين يرصدون أن فيروس "كورونا" بدأ يؤثر بصورة مباشرة فى خطط ومشاريع وتحركات الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة بالملف السورى، فإلى أى مدى يمكن يؤثر هذا التراجع غير المتوقع فى المشكلة السورية وتحديات الاستقرار الداخلى، المتمثلة فى قوى المعارضة وجماعات التطرف والإرهاب على الأرض السورية، أو ذلك التحدى الذى تمثله تركيا وسياساتها المناهضة للنظام السورى الحاكم، والموالية فى الوقت ذاته للجماعات المعارضة التى تحارب داخل سوريا سعيا لإسقاط النظام؟

أما الدراسة الثالثة، التى أعدها الدكتور الحسن أبكاس،أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس السويسى، فى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، فقد جاءت بعنوان "أزمة البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبى"، فتناقش ما يحمله قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربى من خطورة، وما يمكن أن يتمخض عنه من تداعيات لن تنعكس فقط على الفضاء الداخلى البريطانى، أو على الفضاء الأوربى، بل ستمتد لتشمل خارج القارة العجوز نحو باقى العالم.

وفى ظل التداعيات السلبية كبيرة الحجم لفيروس "كورونا" على الاقتصاد الأوروبى، خاصة إذا تزايد انتشاره إلى نطاق أطول، وطالت فترة احتوائه، يبقى السؤال: ما هى حدود انعكاسات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوربى على الاتحاد، وغيره من الأطراف، خاصة أن مناهضى البريكست عظموا من أضراره قبل يستكشف ذلك الوباء العالمى؟.

أما الدراسة الرابعة والأخيرة، التى جاءت بعنوان" استخدامات الصوفية فى التنافس الجزائرى – المغربى فى غرب إفريقيا: حالة التيجانية"، وأعدها دكتور فتحى بولعراس، الأستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، فتطرح مشكلة بحثية، تتمثل فى الإجابة عن تساؤل رئيسى، هو: ما الدوافع الحقيقية للتنافس الجزائرى – المغربى على الرصيد المعنوى للطريقة التيجانية؟ وعدة أسئلة فرعية، أهمها: هل الدافع من وراء تنافس الجزائر والمغرب على الطريقة التيجانية هو الترويج للإسلام الصوفى المعتدل، ومن ثم موازنة الفكر المتطرف والحركات الجهادية؟ وهل هناك أهداف غير معلنة لهذا التنافس، تتعلق بالمصالح الاستراتيجية للبلدين فى منطقتى الساحل وغرب إفريقيا؟ وما انعكاسات الترويج للإسلام الصوفى على الظاهرة الإرهابية؟

وإذا خلصنا إلى أن العالم سينشغل بداخله لفترة طويلة لمواجهة المخاوف المتنامية لفيروس كورونا، وأن بؤر الصراعات ومناطق التنافس ستشهد كمونا ليس بالقصير، فإلى أى مدى يمكن أن يؤثر الوباء فى تلك الظاهرة التى تكشفها الدراسة فى الواقع المغربى، خاصة أن عملية التنافس بين الدولتين المذكورتين تعتمد على دبلوماسية صوفية متحركة وعابرة لحدود الدولة، تعتمد على الزيارات والجولات واللقاءات المباشرة بين مواطنين تحكمهم التجمعات فى الساحات والمساجد؟